

في هذا العدد

- ص. ١ تصاعد أعمال العنف يهدد ثلاثة ملايين شخص في الشمال الغربي
- ص. ٢ الاحتياجات الإنسانية مستمرة في شمال شرق البلاد
- ص. ٣ ٧٠,٠٠٠ نازح في مخيم الهول يعانون من حرارة الصيف
- ص. ٣ انخفاض عدد سكان الركيان إلى النصف تقريباً بعد مغادرة ١٧,٠٠٠ شخص



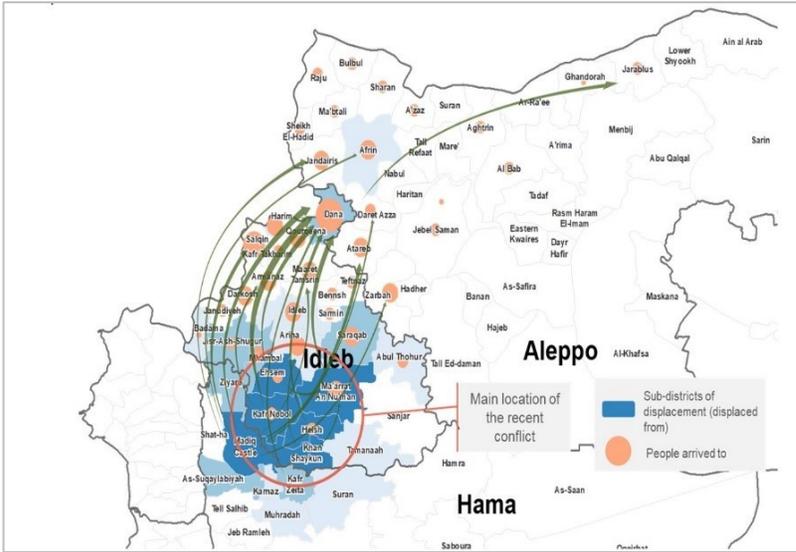
الأرقام

المحتاجون للمساعدة الإنسانية	١١,٧ مليون
شخصاً بحاجة ماسة للمساعدة الإنسانية	٥ مليون
النازحون (حتى نيسان/أبريل ٢٠١٩)	٥,٩ مليون
عدد الحركات السكانية (كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ٢٠١٩)	٣٧٢,٨٠٠
العائدون (كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل ٢٠١٩)	٢١٦,٢٠٠

المصدر: اللجنة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩، وفرقة العمل المعنية بالنازحين

تصاعد العنف يهدد ثلاثة ملايين شخص في الشمال الغربي

لا تزال **الأمم المتحدة** تشعر بقلق بالغ إزاء التصاعد المأساوي لأعمال العنف في شمال غرب سورية، والذي أسفر عن مقتل أكثر من ٤٠٠ مدني ونزوح مئات الآلاف من النساء والأطفال والرجال منذ بداية الارتفاع المفاجئ في وتيرة العنف قبل ثلاثة أشهر تقريباً.



ولا تزال الاشتباكات وموجات القصف والغارات الجوية، بما في ذلك استخدام الأسلحة العشوائية مثل البراميل المتفجرة، مستمرة بلا هوادة في إدلب وغرب حلب وشمال حماة، وتلحق الضرر بالمدارس والمستشفيات وغيرها من البنى التحتية المدنية الحيوية، وفي الوقت نفسه، تعرقل عمليات الإغاثة الإنسانية. منذ نهاية شهر نيسان/أبريل، حدثت أكثر من ٤٤٠,٠٠٠ حالة نزوح (حتى ١٤ تموز/يوليو) من شمال حماة وجنوب إدلب، ونزح العديدون منهم عدة مرات. بل إن بعضهم قد نزح خمس مرات، ونزح البعض الآخر ١٠ مرات. يعيش معظم النازحين حالياً خارج المخيمات ومراكز الاستقبال. في إدلب وحدها، تستضيف حوالي ١٠٠ مدرسة نازحين الآن. كما أن مخيمات النازحين مكتظة، ويضطر العديد من الأشخاص للبقاء في العراء.

تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩

٣,٣٢ مليار	المبلغ المطلوب (بالدولار الأمريكي)
٨٧٠,٤ مليون	المبلغ المتلقى (بالدولار الأمريكي)
٢٦,٢٪	نسبة التمويل

المصدر: خدمة التتبع المالي التابعة لأوتشا / ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٩

وبحسب ما ورد، أصبحت قرى وبلدات بأكملها خاوية نظراً لفرار السكان منها بحثاً عن الأمان والخدمات الأساسية. ونزح غالبية الفارين داخل محافظة إدلب، بينما انتقل عدد أقل إلى شمال محافظة حلب. ويقوم ما يقارب من ثلثي النازحين خارج المخيمات. لا يزال تأثير الأعمال العدائية على البنية التحتية المدنية شديداً، حيث تضررت المرافق الحيوية، مثل المستشفيات والمخازن والمدارس ومحطات ضخ المياه، من جراء الغارات الجوية والقصف.

ومنذ تصاعد العنف في نهاية شهر نيسان/أبريل، وقع ما لا يقل عن ٣٩ حادثة تتعلق بمرافق صحية أو موظفي صحة، مما أسفر عن مقتل وإصابة مدنيين، وأشخاص بحاجة إلى رعاية طبية والموظفين الذين يقدمون لهم تلك الرعاية. ولحقت أضرار بما لا يقل عن ٥٠ مدرسة من جراء الغارات الجوية والقصف. وفي شهر تموز/يوليو وحده، وقعت ٢٩ حادثة على الأقل أثرت على البنية التحتية المدنية / الإنسانية أو العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك ٨ منشآت صحية و ٤ مدارس و ٣ مواقع لإيواء النازحين و ٥ مخازن و ٣ أسواق و ٣ محطات مياه وسيارة إسعاف واحدة ومسجدين. كما لقي العديد من العاملين في المجال الإنساني مصرعهم. ووردت تقارير عن أضرار لحقت بالمزيد من المدارس والمرافق الصحية والبنى التحتية الأخرى، وبالتالي فإن هذه الأعداد من المرجح أن تزيد.

فيما قد يثبت أنه أحد أكثر الأيام دموية على الإطلاق، أفادت التقارير أن ما لا يقل عن ٦٠ شخصاً قد فقدوا حياتهم وأصيب مئات آخرون بعد سلسلة من الهجمات وأعمال العنف التي شهدتها ثلاث محافظات، هي إدلب وحماة وحلب، في ٢٢ تموز/يوليو. ومن بين هذه الهجمات، وقع أسوأ هجوم منفرد على سوق عام في بلدة معرة النعمان في جنوب إدلب، وأسفر عن مقتل ٣٩ شخصاً على الأقل، من بينهم العديد من النساء والأطفال.

جهود الاستجابة

يتملك المجتمع الإنساني خطة تنفيذية مفصلة لتلبية احتياجات ما يقارب ٨٠٠,٠٠٠ شخص متضرر من أعمال العنف في شمال غرب البلاد، من بينهم ٧٠٠,٠٠٠ شخص سيحصلون على المساعدة من خلال عمليات عبر الحدود من تركيا، و ١٠٠,٠٠٠ شخص في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية سيحصلون على المساعدة من دمشق.

وبفضل وجود حوالي ١٥,٠٠٠ عامل إغاثة على الأرض، توصل المنظمات الإنسانية لتلبية احتياجات الناس في المنطقة. ويشمل ذلك الخدمات الحيوية، مثل تقديم المساعدات الغذائية للأسر النازحة حديثاً، وزيادة الخدمات الصحية في المناطق التي تستقبل نازحين، وتوفير خدمات الحماية في حالات الطوارئ.

يحصل مئات الآلاف من الأشخاص - سواءً من المجتمعات المضيفة أو النازحين حديثاً - على مساعدات أساسية ضرورية لبقائهم على قيد الحياة. وتخطط المنظمات الإنسانية المتواجدة على أرض الواقع لتقديم المساعدات الغذائية إلى ١,٢ مليون شخص في شهر تموز/يوليو وتوفير الخدمات الصحية لمئات المصابين من جراء أعمال العنف. ويحصل عشرات الآلاف على خدمات وصور أخرى من الدعم، مثل التعليم والمواد غير الغذائية والمياه النظيفة والمأوى وخدمات التغذية والحماية في حالات الطوارئ. ومع ذلك، تواجه كل هذه الجهود تحديات لانعدام الأمن وحجم الاحتياجات.

وعلى الرغم من أن الاحتياجات الإنسانية في شمال غرب سورية قد ازدادت، فقد تآكلت قدرة مجتمع الإغاثة على الاستجابة. وتأثرت قدرة الشركاء على تقديم الخدمات بشكل كبير بسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المستخدمة في تقديم المساعدة، كما تحول الكثير من العاملين في المجال الإنساني إلى نازحين بحاجة إلى المساعدة، أو أوقفوا عملياتهم للحفاظ على سلامة موظفيهم والمستفيدين.

وتجاوز حجم النزوح خطط الطوارئ السابقة؛ وأصبح التمويل الآن مصدر قلق عاجل. يحتاج الشركاء في المجال الإنساني إلى ٢٤٢ مليون دولار للمحافظة على مستويات الاستجابة الحالية وضمان توسيع نطاق العمليات بالشكل المناسب. وما لم يقدم المانحون مزيداً من الدعم، لن يتمكن الشركاء من توسيع نطاق عملياتهم والاستجابة للاحتياجات الجديدة والحالية.

الاحتياجات الإنسانية مستمرة في الشمال الشرقي

في الوقت الحالي، يحتاج ما يقدر بنحو ١,٦٥ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية في شمال شرق سورية، وهي واحدة من أكثر البيئات الإنسانية تعقيداً في البلاد. ومن بين هؤلاء، يعتبر ٩٠٠,٠٠٠ شخص متضرر بشدة بسبب مجموعة من العوامل، من بينها النزوح والتعرض المتكرر للأعمال العدائية ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل المياه الصالحة للشرب والتعليم والرعاية الصحية.

في الربع الأول من عام ٢٠١٩، وصلت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني في المتوسط إلى ٨٠٥,٠٠٠ امرأة وطفل ورجل شهرياً في جميع أنحاء الشمال الشرقي لتقديم بعض أشكال المساعدات الإنسانية؛ ويُعد أكثر من نصفهم بحاجة للمساعدة. تم تحقيق هذا المستوى من الاستجابة من خلال الاستفادة من طرق المساعدة المختلفة، حيث قدمت الجهات الفاعلة من داخل سورية ما يقرب من ثلثي المساعدات وأكملت جهات فاعلة تقدم المساعدة عبر الحدود من العراق الثلث الأخير.



وقد أدت الاحتياجات المتزايدة وتحسن إمكانية الوصول على مدار الـ ١٢ شهراً الماضية إلى توسيع نطاق جهود الاستجابة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. توجد حالياً أكثر من ١٣٠ جهة فاعلة في المجال الإنساني تعمل في جميع أنحاء الشمال الشرقي. وفي ضوء الاحتياجات المتزايدة، توجد خطط لإنشاء مركز لعمليات الأمم المتحدة في محافظة دير الزور.

يوجد حالياً ٦٠٥,٠٠٠ نازح في شمال شرق سورية نتيجة للعمليات العسكرية السابقة والحالية. ويعيش الآن اثنان من كل ١٠ نازحين في أحد مواقع النازحين، بما في ذلك المخيمات، وكذلك مراكز الإيواء الجماعية ومواقع الملاذ الأخير. ويعيش نحو ١٣٣,٠٠٠ منهم في ٥٧ موقعاً منتشرة في محافظات الرقة ودير الزور والحسكة، وكذلك في بعض المناطق بمحافظة حلب. وبعد مخيم الهول في الحسكة أكبر موقع نازحين في الشمال الشرقي، والذي يستضيف حوالي ٧٠,٠٠٠ شخص، يليه مخيم عين عيسى (١٣,٠٠٠ شخص) في الرقة، ومخيم العريشة (٨,٥٠٠ شخص) في الحسكة، ومخيم أبو خشب (٦,٠٠٠ شخص) في دير الزور. ويعتمد الأشخاص الموجودون في مواقع النازحين على المساعدات الإنسانية بشكل كامل.

وحتى الآن، يُعتقد أن ما يقارب نصف مليون شخص (٤٧٩,٠٠٠ شخص) قد عادوا من تلقاء أنفسهم إلى مناطقهم الأصلية في المنطقة خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٩. ولا زالت التوعية بمخاطر الألغام وإزالتها تُعد حاجة ماسة في جميع أنحاء المنطقة، نظراً لانتشار التلوث بالمتفجرات على نطاق واسع، كما تعتبر أولوية عاجلة لأنه من المرجح أن تزداد معدلات عودة النازحين خلال الأشهر القادمة لهذا العام.

في ٢٣ حزيران/يونيو، غادر حوالي ٣٠٠ شخص من دير الزور مخيم العريشة، برفقة قوات الأمن التابعة للإدارة الذاتية الكردية وبدعم من زعماء القبائل في دير الزور، باتجاه أماكنهم الأصلية في الميادين، التي تخضع لسيطرة الحكومة السورية. وسيتم نقل غالبية سكان مخيم العريشة في الأسابيع والأشهر المقبلة بعد أن تعرضت خيم المخيم والمنطقة المشتركة والمرابيض وغيرها من المرافق لأضرار جسيمة في الشتاء الماضي، إذ تم تصنيف المخيم بأنه غير آمن بعدما تعرض للفيضانات الشديدة. وقد بدأ إعداد الأرض بالفعل في الموقع الجديد. ومن المتوقع أن تختار بعض الأسر النازحة البقاء في الموقع القديم، بينما انتقلت الغالبية بالفعل بشكل مؤقت.

إن عملية الانتقال إلى الموقع الجديد مستمرة منذ ٢٤ حزيران/يونيو بالنسبة لسكان موقع طويحينة غير الرسمي الذين عُرض عليهم الانتقال إلى مخيم المحمودلي، وكلاهما في محافظة الرقة.

وتنتقل حوالي ٥٠ أسرة يومياً، ومن المتوقع الانتهاء من هذه الخطوة قبل بداية آب/أغسطس. ومن المتوقع أيضاً أن تؤدي الخدمات المحسنة في المحمدي إلى تحسين أحوال النازحين الذين يعيشون في الموقع.

٧٠,٠٠٠ نازح في مخيم الهول يعانون من حرارة الصيف



تعمل الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني على تلبية الاحتياجات الواسعة النطاق لعشرات الآلاف من سكان مخيم الهول في شمال شرق سورية، حيث تصل درجات حرارة الصيف الخانقة إلى ٥٠ درجة مئوية خلال النهار.

تقدم ٣٥ منظمة إنسانية الغذاء والماء والرعاية الصحية وخدمات المأوى وإمدادات المواد غير الغذائية، بما في ذلك اللوازم الصحية ودعم التعليم والحماية للاستجابة للاحتياجات العاجلة لسكان المخيم. يشكل انخفاض القوة الشرائية تحدياً، وما زال الناس يتلقون المساعدات الغذائية من خلال الحصص الغذائية الجاهزة للأكل والحصص الغذائية الأخرى.

أُنشئت أربعة مكاتب لتوفير المعلومات حول الخدمات العامة في المخيم، وعملية العودة وتصاريح مغادرة المخيم، وذلك لمساعدة الأسر على الحصول على الخدمات. ولا تزال الأسر تشعر بالقلق حول مصير الأقارب الذكور المفقودين، بمن فيهم الأطفال، بعد تلقي معلومات محدودة حول أماكن وجودهم. أما بالنسبة للمحتجزين، يقول مسؤولو إدارة المخيم أن المعلومات غير متوفرة بعد وأن التنسيق مع كيانات رفيعة المستوى مطلوب قبل تبادل المعلومات. وتم إعداد قائمة الأسئلة الشائعة وخريطة لمساعدة الأسر على الحصول على معلومات.

تحتاج المستشفيات الميدانية الثلاثة في المخيم إلى دعم فني ولوجستي، نظراً لقدرتها المحدودة على إجراء العمليات الجراحية. ولتوسيع نطاق الجهود، يتم الآن فتح بنك للدم في المرحلة الأولى. ولا تزال هناك حاجة ملحة إلى إقامة حجر صحي للتعامل مع الأمراض المعدية. وعلى الرغم من تحسن الخدمات الصحية في المخيم، تواصل المنظمات الإنسانية الاعتماد على خمسة مستشفيات خارج المخيم لإحالة الحالات الخطيرة إليها. ولا يزال العدد المحدود من سيارات الإسعاف ووسائل النقل في حالات الطوارئ يشكل عبء رئيسية. كما أن ارتفاع درجات الحرارة في الصيف يشكل تحدياً كبيراً. طرأت زيادة في الأمراض التي تنقلها المياه وأمراض الجهاز التنفسي، وكذلك حالات الإسهال الحاد وداء الليشمانيات وسوء التغذية.

لا يزال أكثر من ١,٨٠٠ شخص من ذوي الإعاقة بحاجة ماسة للمساعدة، بما في ذلك الأجهزة المساعدة مثل الكراسي المتحركة والعنايات الطبية. ويلزم أيضاً توسيع نطاق الخدمات الشاملة المخصصة لكبار السن لضمان بقائهم في قلب الاستجابة. وتُبدل حالياً جهود تحسين مستويات المعيشة العامة داخل المخيم. وتتواصل الجهود لتحسين الإضاءة - بما في ذلك شراء ١٢,٥٠٠ مصباح يعمل بالطاقة الشمسية لتحسين الحماية بين الخيام، بينما يتم توزيع مراوح قابلة لإعادة الشحن وناموسيات وملابس صيفية للأطفال لمساعدة سكان المخيم على مقاومة حرارة الصيف. ولا تزال أعمال بناء الطرق، وإنارة الشوارع بالطاقة الشمسية، وغيرها من خدمات البنية التحتية مستمرة أيضاً.

منذ ٢٦ حزيران/يونيو، انخفض عدد النازحين في مخيم الهول من ٧٣,٧٨٣ إلى ٧٠,٧٠٧ شخصاً (حتى ١٨ تموز/يوليو)، بسبب إعادة مواطني البلدان الثلاثة وعودة مئات المواطنين السوريين إلى مناطقهم الأصلية في محافظتي الرقة ودير الزور بموجب اتفاقات مع زعماء القبائل، من بينهم ١٩٦ سوري عادوا إلى أماكن إقامتهم الأصلية في ١١ تموز/يوليو. وقام العراق بنقل ٢,٠٠٠ من أصل ٨,٧٠٠ أسرة، ولكن لم يتم تحديد موعد العودة بعد. كما أن افتقار العديد من الأسر العراقية إلى الوثائق القانونية يشكل عبء أمام العودة إلى الوطن. عمل الشركاء في المجال الإنساني على مدار الشهرين الماضيين لإعادة تنظيم المخيم، وذلك لتخفيف الاكتظاظ في بعض المراحل وتخفيف التوترات بين المجموعات السكانية المختلفة. وبينما يتواصل الانتقال إلى المرحلتين ٦ و٨، كانت الوتيرة أبطأ من المتوقع نتيجة لمخاوف المقيمين بشأن الخدمات المحدودة المتاحة في هذه المناطق وإلمامهم بالخدمات المتوفرة في أماكن إقامتهم الحالية. وتعمل المنظمات الإنسانية حالياً على توسيع نطاق الخدمات لتلبية الاحتياجات وإبلاغ المقيمين عن مدى توفر هذه الخدمات. وقد تحسن وصول المساعدات الإنسانية إلى الملاحق التي تستضيف حوالي ١١,٠٠٠ من الرعايا الأجانب - الذين ليسوا عراقيين ولا سوريين - بشكل طفيف على الرغم من أنها لا تزال محدودة، مما يؤثر بشكل خاص على خدمات الصحة والحماية.

انخفاض عدد سكان الركبان إلى النصف بعد مغادرة ١٧,٠٠٠ شخص

غادر أكثر من ١٧,٠٠٠ نازح سوري، حتى ٢١ تموز/يوليو، منطقة الركبان والتي تقع على الحدود الجنوبية الشرقية مع الأردن، بعد أن عاشوا في هذا الموقع النائي لعدة سنوات. ويمثل هذا العدد ٤١ في المئة من إجمالي سكان الركبان الذين يقدر عددهم بنحو ٤١,٧٠٠ نسمة. ولا يزال ما يقرب من ٢٥,٠٠٠ امرأة وطفل ورجل باقين في الركبان.

منذ عام ٢٠١٣، ظلت منطقة الركبان بمثابة منطقة تآري آلاف السوريين الفارين من النزاع على أمل البحث عن ملاذ آمن في الأردن. ولكن في الأشهر الأخيرة، أصبح الوضع الإنساني لهؤلاء الباقين قاسياً بشكل خاص، نظراً لمحدودية فرص الحصول على الرعاية الصحية الأساسية ونقص الإمدادات الأساسية مثل الدقيق والخضروات والخبز.

وعلى مدار العامين الماضيين، وصلت قافلتان إنسانيتان مشتركتان بين الوكالات فقط إلى الركبان: في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وشباط/فبراير ٢٠١٩.



وحتى ٢١ تموز/يوليو ٢٠١٩، غادرت ٢٣ مجموعة مخيم الركبان منذ ٢٣ آذار/مارس، نصفهم تقريباً من الأطفال. وأدى عدم وصول البضائع إلى خلق ظروف قاسية ونقص في الغذاء وحليب الأطفال، وزيادة في عدد الوفيات من الرضع، والمزيد من حالات الإسهال والتهاب الكبد الوبائي؛ كل ذلك فرض ضغطاً متزايداً على السكان لمغادرة المخيم والعودة.

تشكل نسبة النساء والأطفال الذين ظلوا في الركبان لأكثر من عامين حوالي ٨٠ في المئة من النازحين الباقين هناك. ونظراً لعدم انتظام إيصال المساعدات الإنسانية، تمكن سكان الركبان من إعالة أنفسهم من خلال الإمدادات التجارية والإمدادات التي يتم جلبها عبر طرق التهريب. ومع ذلك، فقد أصبحت تلك الإمدادات نادرة في الأسابيع الأخيرة، حيث تقلص عدد السكان وتناقص عدد المركبات المتاحة لنقل السلع إلى المنطقة. وقد

أسفر ذلك عن ارتفاع هائل في أسعار المواد الغذائية الأساسية، وتبني آليات تكيف سلبية والمزيد من المخاوف المتعلقة بالحماية، بالإضافة إلى مزيد من التدهور في الحالات الصحية.

إن الحل الأكثر استدامة، والذي يفضلته ٨٣ في المئة من سكان الركبان، هو خيار العودة إلى مناطقهم الأصلية.

يقوم النازحون في الركبان بترتيب وسائل النقل الخاصة بهم إلى معبر الواحة، حيث يحصلون على بعض الخدمات الأساسية قبل نقلهم إلى حمص في حافلات حكومية. ثم يقضون ما يقرب من ٢٤ ساعة في خمسة مراكز إيواء جماعية في حمص، ويتلقون المساعدة من الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري على شكل بطانيات ومستلزمات النظافة الصحية والنسائية، ولوازم التغذية والمساعدة الصحية. وتوشك الأمم المتحدة على القيام بزيارتها الرابعة إلى مراكز الإيواء لرصد الظروف السائدة هناك، والتي اعتُبرت ملائمة بعد الزيارات السابقة في الأسابيع الماضية.

وبعد مغادرة مراكز الإيواء، يستقر معظم النازحين في محافظة حمص - إما في مدينة حمص أو إلى الجنوب أو الجنوب الشرقي منها - حيث تستمر الأمم المتحدة في تقديم المساعدة من خلال الهلال الأحمر العربي السوري. وفيما يتعلق بالمساعدة، فقد تم توفير العيادات الصحية المتنقلة الرعاية الطبية لمئات الحالات المرضية، وتم توزيع أكثر من ٢,٥٠٠ طرد غذائي على ما يقارب ٢,٠٠٠ أسرة حتى ١٤ تموز/يوليو. ويقوم المتطوعون في مجال التوعية بالحماية بزيارات إلى بعض هذه الأسر، بينما يتلقى آخرون المساعدة من خلال المراكز المجتمعية الموجودة. وقد انتقل عدد غير محدد إلى الرقة ودير الزور وحمص وحماة وريف دمشق. ولا يزال هناك أقل من ٥٠٠ شخص في مراكز الإيواء - نصفهم من الرجال - بانتظار تسوية أوضاعهم مع السلطات.

وتنتظر الأمم المتحدة حالياً موافقة الحكومة السورية على خطة تنفيذية لتقييم الاحتياجات داخل منطقة الركبان للمساعدة في نقل النازحين الباقين الذين يرغبون في المغادرة طوعاً، وتقديم الإغاثة الإنسانية لأولئك الذين يقررون البقاء. وتناشد الأمم المتحدة منذ أشهر بأهمية وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومستدامة ودون عوائق إلى الركبان، ولا تزال تواصل الدعوة إلى تحقيق ذلك.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال ب:

ديفيد سوانسون، مسؤول الإعلام، مكتب أوتشا الإقليمي للأزمة السورية، عمان swanson@un.org

هدين هالدورسون، مسؤول الإعلام، مكتب أوتشا دمشق Hedinn.halldorsson@un.org

نشرات أوتشا الإنسانية متوفرة على المواقع التالية: www.unocha.org/syria | www.reliefweb.int/ | www.humanitarianresponse.info